

## تحرك عاجل

### ناشط صحراوي يتعرّض للضرب على أيدي حُرّاس السجن

دخل خمسة من حُرّاس السجن زنزانة الناشط الصحراوي محمد لمين هدي، في 15 و17 و18 و21 مارس/آذار 2022، في زنزانتته وضربوه بالهراوات، وقصّوا لحيته رغماً عنه. وجاء ذلك بعد أن أعلن اعتزامه الإضراب عن الطعام، للاحتجاج على أوضاع سجنه وحرمانه من العناية الطبية. ومنع من تلقي زيارات من محاميته وأسرته منذ مارس/آذار 2020. ويُحبس محمد لمين هدي في الحبس الانفرادي منذ عام 2017، حينما حُكِم عليه بالسجن لمدة 25 عامًا في محاكمة "أكديم إزيك" الجماعية التي اتسمت بالجور.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

رئيس حكومة المملكة المغربية

السيد عزيز أخنوش

القصر الملكي، تواركة

الرباط، المغرب

فاكس: +212537771010

تويتر: @ChefGov\_ma / فيسبوك: cg.gov.ma

معالي رئيس الحكومة،

تحية طيبة وبعد ...

أكتب إليكم للإعراب عن بالغ قلقي بشأن سوء المعاملة التي يتعرّض لها الناشط الصحراوي محمد لمين هدي خلال احتجازه؛ إذ أخبر أسرته في مكالمة هاتفية بأن خمسة من حُرّاس السجن دخلوا زنزانتته، في 15 مارس/آذار 2022، وضربوه بالهراوات، واستخدموا زرديات معدنية لقصّ لحيته رغماً عنه. وكان

محمد لمين قد أعلن أمام حُرَّاس السجن، في اليوم السابق، أنه يعتزم الإضراب عن الطعام في 16 و17 مارس/آذار 2022، احتجاجًا على أوضاع سجنه وحرمانه من زيارة طبية، على الرغم من طلبه ذلك مرارًا وتكرارًا، وأفاد بأنه إذا ظلَّت طلباته غير مُلباة، فإنه يعتزم الإضراب عن الطعام إلى أجل غير مُسمى بدءًا من 18 مارس/آذار 2022. وتُعدُّ عملية ضرب محمد لمين هدي، في ما بدا انتقامًا منه بسبب اعتزازه الإضراب عن الطعام، انتهاكًا لحقه في حرية التعبير، ويُعتبر كذلك ضربًا من ضروب سوء معاملة المحتجزين. ولا يجب أن تستخدم السلطات تدابيرًا لمعاقبة المُضربين عن الطعام، أو لإجبارهم على إنهاء إضرابهم.

وفي مكالمة هاتفية مع أسرته في 21 مارس/آذار 2022، قال محمد لمين هدي إن حُرَّاس السجن عادوا إلى زنزانته في 17 و18 و21 مارس/آذار 2022، وضربوه مجددًا بالهراوات. وأصيب بورم دموي في الجانب الأيسر من وجهه، حيث ضربه الحُرَّاس، ورفض حُرَّاس السجن طلبه بأن يُعرض على طبيب وأن يتلقى دواء لمشكلة خطيرة بجهازه الهضمي. وأخبر الحُرَّاس في 21 مارس/آذار 2022 بأنه يريد التقدُّم بشكوى إلى وكيل الملك بشأن سوء معاملة الحُرَّاس له. وقال الحُرَّاس إنهم لن يرفعوا شكواه، ضربه. واستغرقت مكالمته الهاتفية في 21 مارس/آذار مع أسرته ما مجموعه أربع دقائق، إذ قطع الحُرَّاس مكالمتهم مرتين؛ ووفقًا لما أفادت به شقيقته، فقد قاموا بقطع الاتصال كلما بدأ بإخبار أسرته بشأن سوء المعاملة التي يتعرَّض لها من جانب الحُرَّاس.

ومنذ 17 شتنبر/أيلول 2017، تحتجز السلطات محمد لمين هدي وغيره من السجناء على خلفية أحداث مخيم أكديم إزيك في الحبس الانفرادي؛ ويُحبس محمد لمين بمفرده في زنزانته لمدة 24 ساعة يوميًا، دون إمكانية التواصل مع غيره من نزلاء السجن. وتُمنع محاميته، ألفة الواد، وأسرته من زيارته منذ مارس/آذار 2020.

أحثكم على وضع حد لسوء المعاملة التي يتعرَّض لها محمد لمين هدي، ومحاسبة كل المسؤولين عن ذلك، وإخراجه من زنزانته الانفرادية. وأحثكم أيضًا على توفير الرعاية الطبية الكافية له فورًا، وإتاحة السُّبل أمامه للتواصل بانتظام ودون أي قيود مع أسرته ومحاميته، وضمان تماشي أوضاع احتجازه مع القانون الدولي والمعايير الدولية. وأخيرًا، أحثكم على اتخاذ جميع الإجراءات لإعادة محاكمة محمد لمين هدي وغيره من السجناء على خلفية أحداث مخيم أكديم إزيك على نحو مُنصف في وقت قريب، أمام محكمة مدنية عادية، بما يتماشى مع القانون الدولي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

**معلومات إضافية**

محمد لمين هدي ناشط صحراوي، شارك في مخيم أكديم إزيك الذي أُقيم في 2010 للاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للصحراويين. واعتُقل في نونبر/تشرين الثاني 2010، خلال اشتباكات عنيفة بعد تفكيك المخيم. وفي 2013، حُكِم عليه بالسجن لمدة 25 عامًا، بتهمة المشاركة في "عصابة إجرامية" ومساعدتها، والمشاركة في أعمال عنف في حق أفراد من القوات العمومية ما تسبب في القتل المقصود، وذلك بموجب الفصول 293 و129 و267 من القانون الجنائي المغربي. ولم تُجر المحكمة العسكرية التي حاكمته هو وصحراويين آخرين، وجميعهم من المدنيين، أي تحقيقات بشأن ادعاءاتهم حول إرغامهم على توقيع اعترافات تحت وطأة التعذيب. وأيدت محكمة مدنية الحكم الصادر ضده في 2017، آخذةً بالإفادات التي قال إنه أدلى بها خلال تعذيبه.

ومنذ دخوله سجن تقليت 2، كان حُرَّاس السجن يوجّهون إلى محمد لمين هدي إساءات لفظية بصورة معتادة، بما في ذلك تهديدات بالقتل والتعذيب. ولم يُسمح له بالخروج من زنزانته، حتى للسير لمدة ساعة واحدة، كما كان يُسمح له قبلاً؛ وبذلك، أصبح يقضي 24 ساعة يوميًا داخل زنزانته. وفي الشتاء، مُنع من الاستحمام بالماء الساخن كغيره من السجناء. وفي مارس/آذار 2022، أرسلت أسرته إليه صندوقًا يحتوي على كتب وأدوية، إلا أن مدير السجن رفض إعطائه أيًا من تلك المحتويات سوى كتاب واحد. وفي 4 أبريل/نيسان 2022، اتصل محمد لمين هدي بأسرته لإبلاغها بأن حُرَّاس السجن نقلوه إلى سجن القنيطرة في 28 مارس/آذار 2022، واحتجزوه هناك داخل زنزانية صغيرة بحجم مقصورة المرحاض، حتى 4 أبريل/نيسان 2022.

وتدهورت حالة محمد لمين هدي الصحية تدهورًا شديدًا، بعد إضرابه عن الطعام الذي بدأ في يناير/كانون الثاني 2021 لمدة 69 يومًا، الذي أراد من خلاله المطالبة بوضع حد لسوء معاملته. وخلال تلك الفترة، أخبر أسرته بأنه لم يتلقَ أي رعاية طبية في أثناء إضرابه عن الطعام، على الرغم من أنه عانى من شلل جزئي وارتجاج وفقدان الذاكرة وآلام شديدة. وأطعمه حُرَّاس السجن بالقوة، فأنهوا إضرابه عن الطعام بالإكراه في 23 مارس/آذار 2021. وفي مكالمة هاتفية في 9 أبريل/نيسان 2021، قال محمد لمين هدي لأسرته أن مدير السجن هدده بوضعه في زنزانية صغيرة على غرار الزنازين تحت الأرض في القلاع، إذا وصلت أسرته الحديث علنًا عن قضيته. ووفقًا لما قالتها محاميته، فإن سلطات السجن

احتجزت محمد قبلاً في زنزانة كهذه في 2018 لمعاقبته؛ ووصفت الزنزانة بأنها صغيرة وتبلغ مساحتها مترين مربعين، دون نافذة أو صنوبر ماء أو مرحاض؛ وتُعرف باسم "زنزانة العقاب" أو "النعش"، نظراً إلى أن مساحتها ضيقة مثل النعوش. وحاولت أسرة محمد لمين هدي الاتصال بوكيل الملك ومدير السجن عدة مرات، لكن دون أي استجابة.

وتُعرف المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مثل قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، الحبس الانفرادي بقضاء 22 ساعة يومياً أو أكثر، دون سبيل لإجراء اتصال ذي معنى مع الغير. وتُنص على أن الحبس الانفرادي المطول، أي لأكثر من 15 يوماً متتالياً، يُعتبر معاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة. وبموجب القانون المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية في المغرب، فإن الحبس الانفرادي تدبير استثنائي يُعرض فقط لحماية السجناء أو الحفاظ على أمنهم. وإضافة إلى ذلك، يُجرّم القانون الجنائي المغربي أيضاً ممارسة التعذيب.

وتُشكّل الصحراء الغربية موضع نزاع إقليمي بين المغرب، الذي ضم الإقليم في عام 1975، ويزعم سيادته عليه، وجبهة البوليساريو التي تدعو إلى إقامة دولة مستقلة في الإقليم. وفي السنوات الأخيرة، ازداد الوصول إلى المنطقة صعوبة بالنسبة للمراقبين الخارجيين، مع استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان. وتجاهل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دعوات منظمة العفو الدولية وغيرها إلى إضافة عنصر حقوق الإنسان إلى مهام "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية" (بعثة المينورسو)، ما من شأنه أن يُتيح المجال أمام رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

**لغة المخاطبة المفضلة:** [اللغة العربية - اللغة الفرنسية - اللغة الإنكليزية]

يمكن أيضاً استخدام لغة بلدكم.

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 14 يونيو/حزيران 2022**

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة رغبتكم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: محمد لمين هدي (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

[/https://www.amnesty.org/ar/documents/mde29/4275/2021/ar](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde29/4275/2021/ar)